نقطتين شارحة

■ مازن الزيدي

أحلامنا المبددة بين إعدامين

دشن رئيس الوزراء نوري المالكي ولايته الاولى بقرار اعدام صدام حسين ونجح في استثمار تنفيذ القرار خلال دعايته الانتخابية لاحقا، لكنه يبدو عازما على القتال كي يتسنى له الفوز بولاية ثالثة عن طريق قرار اعدام طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية اللائذ بعباءة اردوغان وحزبه الاسلامي.

ورغم التنفيذ "الغبي" لقرار اعدام الدكتاتور السابق الذي ألب اوساطا واسعة في العالمين العربي والاسلامي على العملية السياسية في العراق، فان التخلص من صدام كان يمثل للملايين من ضحاياه بداية للخروج من عهد الاستبداد الذي استمر ثلاثة عقود. فقد منحت للديكتاتور فرصة واسعة للدفاع عن نزواته التي اعادت البلاد الى العصور الوسطى، تمكن من خلالها بكل حرية من استخدام المحكمة منبرا لتكرار خطابه المحرض على العنف و "مقاومة المحتلين واذنابهم".

وخلافا للمواقف التي اتخذتها منظمات الدفاع عن حقوق الانسان في معارضة اعدام الديكتاتور، فان قرار التخلص من "القائد الضرورة" كان خطوة "في مكانها" لبلسمة جراح الملايين من ضحايا المقابر الجماعية والانفالات.

كان اعدام صدام ثمنا قليلا لاهدار أحلام الالاف من شباب العراق الذين كانوا يؤخذون من مقاعد الجامعات الى مقاصل الاعدام بلا محاكمة.

كان اعدام صدام، الذي اصر المالكي على تنفيذه في توقيت سيئ للغاية فجر عيد الاضحى وبالتزامن مع ليلة زفاف نجله الاكبر، يمكن ان يدشن عهدا من العدالة وحكم القانون في عراق يتساوى فيه الامير مع الفقير، وكان يمكن ايضا ان يكون الاعدام بداية لحلم بعراق مختلف عن الذي خاض حروبا متعددة مع الذات والاخرين.

لكن للاسف خاب الظن وانتكس الوضع حتى وجدنا انفسنا بعد ذلك باشهر في دولة تديرها ميليشيات وعصابات مقنعة قتلت من العراقيين ما لا يقل كثيرا، وربما يساوي، عدد ضحايا عهد صدام.

بعد ٦ اعوام من ذلك القرار السيئ في توقيته يصدر قرار آخر على نحو سيئ ايضا ليس فقط في توقيته وانما في كل ما يتعلق بالشكل والمضمون، فقد افتقرت محاكمة شخصية بارزة في النظام السياسي كطارق الهاشمي عن تهم الضلوع في الارهاب الى الشفافية، حيث عقدت جلساتها بعيدا عن الاعلام وعن اهتمام العراقيين انفسهم ممن ينشغلون بهموم المعيشة عن اي شيء آخر مهما كان حجمه وشأنه.

فبينما استمر التحقيق مع صدام ومحاكمته ٣ اعوام عن بضعة جرائم لا تتجاوز العشرة، فان محاكمة الهاشمي المتهم بـ ٥٠٠ قضية تم طبخها على عجل في غضون اشهر قليلة. وفي الوقت الذي كانت المحاكمة الاولى خاضعة لاشراف جهات دولية وفرت حدا معقولا من شروط الترافع الحر، واعتبرت وقتها مثالا يحتذى للانظمة الانتقالية، فان المحاكمة الثانية لم تتوفر فيها اية معايير معقولة تتناسب ومكانة القضاء العراقي، وهو ما لطخ سمعة الاخير عبر الانتقادات الحادة التي وجهت له من منظمات دولية معروفة.

لست في وارد تبرئة الهاشمي وغيره من المسؤولين ذوي الملفات الخطيرة لاني لست قاضيا لكي اطعن في قرارات القضاء، لكني انتقد التوقيت والطريقة التي اديرت بها هذه القضية في وقت يعيش البلد انسدادا سياسيا منذ انتخابات اذار ٢٠١٠، وهذا ما عبر عنه الرئيس جلال طالباني غداة صدور حكم الاعدام على نائبه.

اتساءل مع الكثير من الحريصين على استقرار وامن هذا البلد، المنكوب منذ ايام الطوفان، ألم يكن كافيا اصدار قرار القاء قبض على شخص دفع ثمنا كبيرا وباهظا لقاء دخوله العملية السياسية ابتداء من المشاركة بمجلس الحكم وليس انتهاء باقرار الدستور والمشاركة في الانتخابات؟

ألم يكن يكفي رئيس وزرائنا اصدار مذكرة القاء القبض على نائب رئيس الجمهورية لاعدامه سياسيا؟ لماذا الاصرار على اعادة تدوير عجلة الانتقام التي كان يشغلها صدام ونظامه بجماجم اعضاء حزب الدعوة وغيرهم من المعارضين؟

اتساءل مع ابناء جيلي عن احلامنا التي بددتها مغامرات ونزوات الحكام التي ظننا انها توقفت في ٩ / ٤ وسط ساحة الفردوس، لكننا رأيناها تهدر وتسحق في ساحة التحرير يوم ٢٥ شباط ٢٠١١.

دعونا نحلم.. دعونا نعيش، لا تعيدوا ابو غريب ولا تفرضوا قندهاراتكم علينا.

سيناتور أميركي يهدد بقطع المعونات

واشنطن تحذر بغداد مجدداً من سماحها لطهران بدعم الأسد

قال السيناتور جون كيري - الديمقراطي من ماساشوستس و ابرز مؤيدي السياسة الخارجية لإدارة اوباما في الكونغرس الاميركي و رئيس لجنة العلاقات الخارجية - الاربعاء خلال جلسة استماع الترشيح لمنصب السفير الاميركي في العراق، ان المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة قد تقطع عن العراق ما لم يمنع الرحلات المحملة بالتجهيزات العسكرية المرسلة من ايران الى الحكومة القمعية في سوريا. و حذر السيناتور كيري من ان الكونغرس الاميركي ليس سخيا تجاه المستفيدين من المعونات الخارجية الذين يحاولون الاستفادة من معونات كلا الجانبين.

□ ترجمة المدى

سبق ان احتجت الادارة الاميركية في الشهر الماضي ضد استئناف الرحلات الايرانية التي تسمح الحكومة العراقية بمرورها عبر اجوائها متجهة الى سوريا مما يعتبر انتهاكا للعقوبات الدولية. و اضاف قائلا "اذا كان كثيرون قد توسلوا بالحكومة كي توقف هذه الرحلات دون جدوى فيبدو لي ان تلك اشارة توجب علينا ان نجعل مساعداتنا و دعمنا يعتمدان على الاستجابة الملائمة من قبل الحكومة العراقية". و تابع "يبدو من غير اللائق تماما ان نحاول مساعدة العراق في بناء ديمقراطيته و تقديم الدعم له و وضع حياة الاميركان على المحك و ضخ الاموال اليه و هو يعمل ضد مصالحنا بهذا الشكل السافر".

من جانبه قال روبرت بيكروفت مسؤول الخدمات الخارجية الذي يدير السفارة الاميركية الضخمة في بغداد حاليا بصفة قائم بالاعمال، ان الولايات المتحدة تصر على عدم السماح لإيران بنقل السلاح جوا الى سوريا، و أوضح مع غيره من المسؤولين بان هذا الفعل غير مقبول و انه يضر بالمنطقة و بالعراق نفسه و قبل كل شيء بالشعب السوري.

عقدت الجلسة اثناء قيام وزارة الخزانة الاميركية بتكثيف جهودها لعزل سوريا من خلال تشديد العقوبات على الخطوط الجوية الايرانية التي تنفذ هذه الرحلات تحت ستار المعونات الانسانية. و قد شخصت وزارة الخزانة - التي تشرف على العقوبات - ١١٧ طائرة ايرانية في قائمة سوف تضغط على بعض الدول خاصة العراق من اجل منعها من التحليق في مجالاتها الجوية باتجاه سوريا. و قالت الوزارة " لقد استخدمت ايران اجراءات مخادعة عند شحنها لهذه المواد الى سوريا من خلال استخدام خليط من المسافرين و الشحنات و التصريح بان الشحنات المحظورة هي ليست سوى معونات انسانية و بضائع مسموح بها ". كما فرضت الوزارة عقوبات جديدة على وحدة تموين الجيش السوري، و هي شركة حكومية في بيلاروس تقوم بتصنيع قنابل للجيش السوري و تدير مركز البحوث السوري، و يتوقع المسؤولون الاميركان بانها مسؤولة عن تطوير الاسلحة غير التقليدية.

انخرط السيد كيري في مواجهة مع السيناتور راند باول - الجمهوري من كنتاكي الذي عطّل مسألة مرشحي السفارة و غيرها من شؤون مجلس الشيوخ - في محاولة لاستحصال تصويت المجلس على قطع المعونات عن باكستان و مصر و ليبيا ما لم تكن اكثر تعاونا مع الولايات المتحدة.

قال السيد بيكروفت " ان العراق يتفق مع تصريحات ايران في ان الطائرات لا تحمل تجهيزات عسكرية و لا حاجة الى انزالها و تفتيشها. ان العراقيين يأخذون المسألة على ظاهرها و نحن نضغط عليهم باتجاه اما عدم السماح بمرور هذه الطائرات عبر اجوائهم او انزالها و تفتيشها حيث ان لهم كل الحق في ذلك ". وجددت الولايات المتحدة الامريكية، تحذيرها للعراق من انتهاك إيران الاجواء العراقية في دعم نظام بشار الاسد، معلنة عن عدم نيتها بربط مساعداتها لبغداد بتفتيش الطائرات التي تحلق فوق اراضيها ويشتبه بانها تنقل شحنات اسلحة الى النظام السوري.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية فيكتوريا نولاند في تصريح صحفي إننا "لا نريد ربط مساعدة الولايات المتحدة للعراق بمسألة الطائرات الإيرانية تحديدا لان مساعدتنا تهدف في قسم منها الى تعزيز الامن في البلاد ومساعدة العراقيين على بناء قدراتهم الجوية". وأضافت نولاند "نحن قلقون جدا من فكرة ان ايران تسلح سوريا، وهناك قرارات صادرة عن مجلس الامن تحث الدول على دعم الحظر على الاسلحة من ايران الى دول اخرى".

وأوضحت "نطلب من العراقيين ان يكونوا حذرين حيال اي انتهاك لمجالهم الجوي من قبل ايران (...) التي يمكن ان تنتهك هذه القرارات".

وكان رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي جون كيري حذر خلال جلسة عقدها مجلس الشيوخ أمس لتثبيت مرشح الرئيس باراك أوباما كسفير للولايات المتحدة لدى العراق وأطلعت عليه "شفق نيوز" من أن "الكونغرس قد يبدأ تقليص المساعدات الأمريكية المقدمة للعراق، في حال ثبوت صحة التقارير التي أشارت إلى استمرار حكومته بالسماح لإيران باستخدام أجوائه لإرسال مساعدات للنظام السوري".

وأتهم مسؤولون أميركيون بارزون في، السابع من الشهر الجاري، إيران أنها استأنفت شحن التجهيزات العسكرية إلى سوريا عبر الأجواء العراقية، فيما طالبت الحكومة العراقية واشنطن بتقديم الدليل.

وسبق لمصادر وصفت بالمطلعة ان قالت في شباط الماضي، ان العراق قام بتسهيل مرور الاسلحة الإيرانية عبر اراضيه إلى سوريا لدعم نظام بشار الاسد في قمع المحتجين، مشيرة الى ان "اختيار العراق ممرا بديلا لنقل الاسلحة الى سوريا جاء بعد ارغام طائرات ايرانية على الهبوط في الأراضي التركية وتفتيشها والعثور على أسلحة كانت تحملها، فضلا عن شاحنات تحمل فواكه وخضارا تبين انها محملة بالاسلحة نقلت من ايران الى سوريا عبر تركيا".

وكان ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، قد نفى في شباط الماضي، ان يكون العراق قد سمح بمرور اسلحة ايرانية عبر العراق الى سوريا، عاداً الامر مجرد شائعات تطلقها جهات اعلامية لغرض اشراك العراق في الازمة السورية.

يذكر أن واشنطن حثت العراق في وقت سابق من هذا العام على منع مرور أسلحة إيرانية عبر مجاله الجوي فيما قال ثلاثة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي الذين يزورون بغداد حاليا إن هذه الرحلات تمثل تهديدا جديدا للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

■ عن: نيويورك تايمز

نقاشات لإنهاء غياب تمثيل المرأة في مفوضية الانتخابات.. ومقترح بزيادة الأعضاء الى ١٣

□ بغداد/المدى

تواصل الكتل السياسية مباحثات مكثفة للاتفاق على تمثيل للأقليات في مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، حيث تتنافس المكونات النسوية والتركمانية والمسيحية للفوز بمقعد مازال خاليًا. وتتركز النقاشات حول إمكانية اناطة المقعد بامرأة، لكن الخلاف فيما إذا ستكون تركمانية أم مسيحية مع بروز مقترح آخر يدعو إلى زيادة عدد أعضاء المجلس من ٩ إلى ١١ عضواً من خلال إضافة ثلاثة أعضاء جدد إلى الثمانية الذين اختارهم البرلمان الاثنين الماضي.

وتتركز الاتصالات حاليًا بين كتلتي العراقية التي تؤيد مرشحة نسوية تركمانية "لتحقيق توازن بين ما هو قومي وما هو نسوي طبقا لما قرره الدستور العراقي" كما تقول، وبين التحالف الوطني الذي يدعم مرشحاً مسيحيًا من اجل طمأنة هذا المكون المهم الذي يتعرض افراده لاعتداءات أدت إلى هجرة عشرات الآلاف منهم من البلاد خلال السنوات التي أعقبت التغيير في العراق عام ٢٠٠٣. ويجري حديث عن إمكانية اختيار امرأة مسيحية لضمان تمثيل المكونين النسوي والمسيحي في آن واحد في مجلس المفوضين.

حيث ظهر مقترح ثالث يمثل حلاً وسطاً لهذه المشكلة تمثل بدعوة حزب "توركمن ايلي" ألتركماني إلى زيادة عدد أعضاء المفوضية من ٩ إلى ١١ مفوضا، اي أن يضاف ثلاثة اعضاء جدد إلى الثمانية الذين انتخبهم مجلس النواب الاثنين الماضي. وقال الحزب في بيان صحافي تسلمت المدى نسخة منه أنه قدم مقترحه هذا من اجل ضمان حق التمثيل العادل للمكونين التركماني والمسيحي.

وأوضح الحزب أنه يرى ضرورة تمثيل التركمان بمقعدين داخل المفوضية مراعاة للتوازن المذهبي داخل المجتمع التركماني في العراق إضافة إلى أنه يدعم مسألة ضمان تمثيل المكون المسيحي بمقعد واحد داخل المفوضية.

وقال إن "وجود مفوضين اثنين عن المكون التركماني الذي يشكل القومية الثالثة في البلاد بعد العربية والكردية في المفوضية هو لضمان عدم الإخلال بالتوازن القائم فيها".

ووسط هذه النقاشات أدى أعضاء مجلس مفوضية المفوضية العليا للانتخابات الثمانية امس الخميس اليمين القانونية أمام رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود.

ومن جهته أعلن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي خلال اجتماعه بهؤلاء الأعضاء المنتخبين وأعضاء المجلس السابق رفضه لأي تدخل سياسي في شؤون المفوضية، داعيًا إياهم إلى عدم الانحياز لأي طرف سياسي، مشيرًا إلى أن البرلمان قد جازف لحسم قضية اختيارهم ولن يسمح لأي جهة سياسية بالتدخل في عمل المفوضية موضحًا أن المقعد التاسع سيحسم خلال الأسبوع المقبل.

وقال النجيفي إن "المفوضية السابقة حظيت بثقة مجلس النواب مرة أخرى عندما صوت بعدم سحب الثقة عنها" داعياً الأعضاء الجدد إلى "تحقيق العدالة الكاملة في تطبيق القوانين الخاصة بالمفوضية وضمان نزاهة وشفافية الإنتخابات المقبلة وعدم الانحياز إلى أي طرف من الأطراف السياسية". وأكد النجيفي أنه "جازف بطريقة أو بأخرى لإنهاء وحسم موضوع اختيار أعضاء المفوضية على الرغم من أن عملية الاختيار لم تلقَ قبولاً لدى بعض الأطراف في المجلس". وخاطب النجيفي الأعضاء الجدد قائلا "لن نسمح ولا الشعب العراقي سيسمح بتدخل أي جهة سياسية في عملكم وهو برأينا جريمة بحق الشعب العراقي وبحقكم". واكد "دعم مجلس النواب الكامل للمفوضية إلى الأيام الأخيرة من ولايته".

وكان مجلس النواب فشل الاثنين الماضي في الاتفاق على عضو تاسع يمثل الأقليات في مجلس جديد لمفوضية الإنتخابات العراقية بين المكونين التركماني والمسيحي بعد أن اختار ثمانية اعضاء للمجلس الذي يضم ٩ أعضاء. فقد صوت المجلس لاختيار ثمانية أسماء من أصل تسعة لشغل عضوية مجلس المفوضين من بين ٣٠ مرشحًا اختيروا من بين ٧ آلاف متقدم.

والأعضاء الثمانية الذين تم اختيارهم هم: سربست مصطفى رشيد، سيروان احمد رشيد من المكون الكردي عن التحالف الكردستاني، مقداد حسن صالح، صفاء ابراهيم جاسم، وائل محمد عبد علي ومحسن جباري حسن من المكون الشيعي عن التحالف الوطني، كاطع مخلف كاطع وسرورعبد حنتوش من المكون السني عن الكتلة العراقية.

ولم يتمكن البرلمان من الاتفاق على المرشح التاسع لشغل عضوية المجلس بسبب خلافات بين الكتل السياسية على مرشح من بين اثنين هما يوبرت بونيل ايلية مرشح المكون المسيحي عن محافظة كركوك وكلشان كمال علي مرشح المكون التركماني عن محافظة بغداد.

وبذلك تم تقسيم أعضاء مجلس المفوضين على القوى السياسية بواقع (٤) اعضاء للتحالف الوطني (اثنان لدولة القانون وواحد للمجلس الاعلى وآخر للتيار الصدري) و (٢) للتحالف الكردستاني و(٢) للقائمة العراقية و(١) للأقليات والذي لم يتفق البرلمان على اختياره بعد.

ومن المنتظر أن تشرف المفوضية الجديدة على عمليتين انتخابيتين مهمتين هما إنتخابات مجالس المحافظات المقررة في آذار(مارس) عام ٢٠١٣ والإنتخابات النيابية العامة في عام ٢٠١٤.

وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات السابقة التي يترأسها فرج الحيدري قد اختيرت عام ٢٠٠٧ بعد انتهاء الإنتخابات العامة التي جرت عام ٢٠٠٥ حيث أشرفت على إجراء ثلاث عمليات انتخابية الأولى لمجالس المحافظات والثانية للانتخابات النيابية والثالثة انتخابات برلمان إقليم كردستان.

. يذكر أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق تشكلت بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٢ في (٣١ أيار ٢٠٠٤)، لتكون حصراً السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق، والمفوضية هيئة مهنية مستقلة غير حزبية تدار ذاتياً وتابعة للدولة ولكنها مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتملك بالقوة المطلقة للقانون، سلطة إعلان وتطبيق وتنفيذ الأنظمة والقواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات خلال المرحلة الانتقالية، ولم تكن للقوى السياسية العراقية يد في اختيار أعضاء مجلس المفوضية في المرحلة الانتقالية، بخلاف أعضاء المفوضية الحاليين الذين تم اختيارهم من قبل مجلس النواب.